

Distr.: General
6 November 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد سكينر - كليه أرناليس (غواتيمالا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصنّوبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

18-16687 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

المناقشة العامة (تابع)

٤ - واسترسلت قائلة إن جزر سليمان وكيريباس وتوفالو وفانواتو من بين أقل البلدان نمواً التي تحتاج إلى مساعدة بصفة خاصة من شركاء التنمية لتعزيز فرص رفعتها من قائمة أقل البلدان نمواً ومساعدتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق أهداف برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للتعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل إسطنبول).

٥ - وقالت إن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ باقية على التزامها بالحفاظ على صحة المحيط الهادئ وإنتاجيته وقدرته على الصمود. وتوفر التعهدات التي تم الالتزام بها في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة مقياساً مرجعياً بالغ الأهمية للتنمية المستدامة. وترتبط صحة المحيطات ارتباطاً وثيقاً بالأهداف والغايات الأخرى الواردة في خطة عام ٢٠٣٠.

٦ - السيد الشعبي (عمان): قال إن خطة عام ٢٠٣٠، التي تهدف إلى دعم الأمن والاستقرار العالميين، هي منارة أمل للشعوب في جميع أنحاء العالم. ويلزم اتباع نهج مبتكرة وتعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك بناء قدرات البلدان النامية ونقل التكنولوجيا المتقدمة، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وذكر أن عمان من جانبها ستقدم استعراضها الوطني الطوعي خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد في عام ٢٠١٩. وسيركز الاستعراض على الكيفية التي يقوم بها بلده بتكييف خطته الإنمائية الوطنية مع أهداف خطة عام ٢٠٣٠.

٧ - وأردف قائلاً إن حكومة بلده تعلق أهمية قصوى على حفظ البيئة. وهي تعمل على كفالة أن تكون التشريعات الوطنية متوافقة مع القوانين والمعايير الدولية بشأن هذه المسألة، وتعمل على اتباع الأنماط المثلى لتعدين المواد الخام. وتعتبر التجارة الدولية مفتاح التنمية. وتؤدي منظمة التجارة العالمية دوراً هاماً في قيادة النظام التجاري المتعدد الأطراف، وهيئة بيئية اقتصادية دولية موثوقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨ - السيد بريمشاندران (الهند): قال إن بلده واحد من أكثر من ١١٠ دول أعضاء قدمت استعراضاً وطنياً طوعياً في السنوات الثلاث السابقة وإنه في طريقه إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأضاف قائلاً إن بلده يؤيد مقترحات الأمين العام لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي هذا السياق، ينبغي للجهات المانحة

١ - السيدة دبي (ناورو): تكلمت باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، فقالت إن تأثير تغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مستويات سطح البحر، يمثل تحدياً أمنياً متزايداً يتعين على الأمم المتحدة التكيف معه والتصدي له على وجه السرعة، بطرق من بينها تعيين ممثل خاص للأمين العام معني بالمناخ والأمن. وما زال تواتر وحدة الظواهر الجوية البالغة الشدة والكوارث الطبيعية يتفاقم، مما يهدد بقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. وفي السنوات الأخيرة، فقد عدد هائل من الأرواح وما زالت المجتمعات المحلية تعاني من عواقب تلك الكوارث. وفي منطقة المحيط الهادئ، ينبغي أن تكمل النهج الحديثة لتعزيز الأمن الغذائي والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية بالمعارف والممارسات التقليدية المحلية. ويمكن أن يسهم الحفاظ المتكامل للتراث الثقافي والطبيعي في التنمية المستدامة والتماسك الاجتماعي.

٢ - وقالت إنه يجب معالجة ما تنفرد به الدول الجزرية الصغيرة النامية من هشاشة في مواجهة الكوارث في سياق النمو المنصف والشامل للجميع. وفي الفترة التي تسبق الاستعراض الرفيع المستوى لإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، من الضروري إعادة النظر في معايير الأهلية للحصول على التمويل لأغراض التنمية وعلى المساعدة التقنية. وكثيراً ما يستبعد التصنيف بحسب الدخل الدول الجزرية الصغيرة النامية من المعاملة التفضيلية. ويمكن أن تكون تقارير الأمين العام بشأن استعراض دعم منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية بمثابة دليل للإصلاح.

٣ - وذكرت أن تمويل التنمية يمثل أولوية ملحة. وبدون تدفقات التمويل قابلة للتنفيذ، ستظل أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغاياتها وعوداً فارغة. ويكتسي التعاون الإنمائي الدولي وإقامة شراكات حقيقية ودائمة أهمية بالغة لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية حيث تكون القدرة على تعبئة الموارد المحلية الإضافية محدودة. فهي تحتاج بوجه خاص إلى دعم لبناء القدرات في مجالات جمع البيانات والتحليل الإحصائي والبحوث.

للتعاون الدولي في المسائل الضريبية للسنة الثانية على التوالي. وساهمت أيضا في الصناديق الاستثمارية لمصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً وتنظيم استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعدد ٢٠١٤-٢٠٢٤.

١٢ - السيد مويوندا (جنوب أفريقيا): قال إن عمل اللجنة الثانية ينبغي أن يركز على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويمكن أن يسهم تحقيق الأهداف الواردة في هذه الصكوك إسهاما كبيرا في الحد من عدم المساواة الاقتصادية على الصعيد العالمي. وتعد تعددية الأطراف عنصراً أساسياً في التصدي لتغير المناخ، الذي يؤثر بشكل كبير على أشد الناس فقراً وضعفاً، وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٣ - وذكر أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تتعاون مع نظيراتها النامية وأن تساعد بالتالي في مكافحة البطالة والفقر. ولا يمكن أن يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي واستثمارات القطاع الخاص بديلاً عن التعاون بين الشمال والجنوب. ويجب بذل الجهود من أجل اختتام جولة الدوحة الإنمائية والاتفاق على نتائج ملزمة قانوناً من شأنها أن تتيح للبلدان النامية المشاركة بفعالية في التجارة العالمية المنصفة.

١٤ - وقال إن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يمكن أن يؤدي إلى تنمية اقتصادية غير مسبوقه وأن يشجع التصنيع في القارة. ومما يجعل هدف إنشاء سوق واحدة قابلاً للتنفيذ هو أنه من المتوقع بحلول عام ٢٠٣٠ أن يبلغ عدد السكان ١,٧ بليون نسمة وأن يبلغ الحجم التراكمي للإنفاق الاستهلاكي وإنفاق قطاع الأعمال نحو ٧ تريليونات دولار. غير أن ثمة حاجة أيضاً، إلى جانب التجارة، إلى مكافحة تدفق التمويل غير المشروع وبناء المؤسسات وتعزيز نقل التكنولوجيا والعمل مع مكاتب الإحصاءات الوطنية لتحسين نوعية البيانات. وتكتسي هذه الأخيرة أهمية خاصة لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأضاف قائلاً إن مسألة حقوق الملكية الفكرية لا ينبغي أن تصبح عائقاً يحول دون استفادة البلدان النامية من الثورة الصناعية الرابعة. ولن يؤدي الفشل في هذا الصدد إلا إلى إدامة عدم المساواة والإقصاء، وخاصة بين النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمعات المحلية الريفية.

التقليدية زيادة تبرعاتها للتعميل بعملية بث روح جديدة في نظام المنسقين المقيمين.

٩ - وذكر أن المجالات ذات الأولوية على صعيد السياسات في الهند تشمل القضاء على الفقر، والرعاية الصحية، والتعليم، والمسائل الجنسانية، والمهارات، والعمالة، وتطوير البنية التحتية. وأضاف أن حكومة بلده أطلقت حملة "الهند نظيفة"، وهي أكبر برنامج للصرف الصحي والنظافة في العالم، للقضاء على التلوث في العراء بحلول عام ٢٠١٩. وتبلغ نسبة السكان الذين يتغوطون في العراء في الهند ٢٠ في المائة الآن، مقارنة بنسبة ٦٠ في المائة قبل أربع سنوات. وقد أقر الأمين العام مؤخراً بالجهود التي تبذلها حكومة الهند لتزويد شعبها بمرافق صحية.

١٠ - وتابع قائلاً إن حكومة بلده تخطط لإنتاج ١٧٥ جيغاواط من الطاقة المتجددة، منها ١٠٠ جيغاواط باستخدام الطاقة الشمسية، بحلول عام ٢٠٢٢. ويضم التحالف الدولي للطاقة الشمسية بقيادة الهند وفرنسا ٧٠ دولة عضواً، وهو سيقدم مساهمة ملموسة في جهود مكافحة تغير المناخ على الصعيد العالمي. وقد حصل رئيس وزراء الهند، ناريندرا مودي، مؤخراً على جائزة الأمم المتحدة لأبطال الأرض عن دوره القيادي في المبادرات البيئية، بما في ذلك التعهد بالقضاء على جميع أنواع المواد البلاستيكية التي تُستخدم مرة واحدة في الهند بحلول عام ٢٠٢٢. ومنح برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً جائزة أبطال الأرض لمطار كوشين الدولي في ولاية كيرالا، الذي يعمل بكامله بالطاقة الشمسية. ونتيجة لاعتماده على الطاقة الشمسية، ستخفف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بما يزيد عن أكثر من ٩٠٠ ألف طن في السنوات الـ ٢٥ القادمة، أي ما يعادل زراعة ٩ ملايين شجرة، وستتحقق وفورات مالية تبلغ ٦ ملايين دولار سنوياً.

١١ - وذكر أن الهند تشارك في العملية التحضيرية للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي سيزيد من توكيد الصلة بين الهجرة الدولية والتنمية المستدامة. وأضاف أن حكومة بلده تتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي سيعقد في عام ٢٠١٩. وفي هذا السياق، قال إن حكومة بلده أنشأت صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة في عام ٢٠١٧، وخصصت ١٥٠ مليون دولار لتمويل مشاريع التنمية في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في العقد القادم. وقد ساهمت الهند في الصندوق الاستثماري

١٥ - السيد محمد مينوفا (طاجيكستان): قال إن وتيرة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ لا ترقى إلى مستوى التوقعات. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تدعم هذه العملية، بطرق من بينها المساعدة الإنمائية الرسمية، ونقل التكنولوجيا، وتمويل التنمية، وبناء القدرات. وعلى وجه الخصوص، تحتاج بلدان أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى المساعدة.

١٦ - وأضاف أن تغير المناخ له أثر كبير ومتزايد في آسيا الوسطى. ففي طاجيكستان وحدها، أودت الكوارث الطبيعية المتسببة في الفيضانات والانهيارات الثلجية والانهيارات الأرضية بحياة ٢٠٠ شخص وأحدثت أضراراً اقتصادية بالغة الشدة تقدر بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار في فترة الخمس إلى ست سنوات السابقة. ولمواجهة ذلك، اعتمدت حكومة بلده خطة عمل وطنية للتخفيف من آثار تغير المناخ وتعمل على وضع استراتيجية ذات صلة. وحتى الآن، قدمت ثلاثة تقارير وطنية وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وإن البلدان النامية تحتاج إلى المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا لمواجهة آثار تغير المناخ.

١٧ - وقال إن الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة والأهداف الأخرى المتعلقة بالمياه تمثل أولوية بالنسبة لطاجيكستان. وأضاف أن عملية دوشانبه، التي أطلقتها حكومة بلده، ستكون بمثابة منتدى لتشجيع العمل والحوار والسياسات في سياق قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٧١ بشأن العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، ٢٠١٨-٢٠٢٨. وقال إن المبادرات العالمية المتعلقة بالمياه التي أطلقتها حكومته ساهمت في زيادة الوعي بتلك القضايا. ودعا جميع الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار الذي سيقدمه وفد بلده بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل.

٢٠ - وختم كلامه قائلاً إن الاتحاد الروسي يكتف بإسهامه في الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة بصورة ممنهجة من خلال برامج اجتماعية - اقتصادية وبيئية واسعة النطاق في مناطق مختلفة من العالم. ويعمل أيضاً على زيادة إيصال المعونة الغذائية وتوسيع نطاق مشاركته في المشاريع المشتركة مع برامج الأمم المتحدة وصناديقها. وفي عام ٢٠١٧، بلغ مجموع ما تساهم به حكومة بلده في التنمية الدولية ١,١٦ بليون دولار. وينبغي أن يكون الهدف من إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية هو جعلها أكثر فعالية في مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومن المأمول أن تسمح التخفيضات المرتقبة في التكاليف باستمرار تمويل نظام المنسقين المقيمين بعد إصلاحه.

٢١ - السيدة رودريغز أباسكال (كوبا): قالت إن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل أديس أبابا واتفاق باريس يتطلب التزاماً قوياً وإرادة سياسية وتعاوناً بين جميع الدول الأعضاء. وعلى اللجنة أن تعمل على أساس المناقشة البناءة والاحترام المتبادل والمساواة في السيادة بين أعضائها. ويجب أن يسود الامتثال للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وأن يوضع حد لفرض المقترحات غير التوافقية التي لا تمثل سوى مصالح البلدان المتقدمة النمو.

١٨ - السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي): قال إنه في عصر يشهد تحولاً كبيراً أحدثته التقدم العلمي والتكنولوجي ورقمنة العديد من جوانب الحياة، يوشك نظام التعاون المتعدد الأطراف، الذي بُني بشق الأنفس على مدى عقود، على التفكك. لقد أصبح كسر القواعد هو القاعدة. وثمة مجموعة متنوعة من الإعفاءات والقيود والجزاءات تفسد مناخ انفتاح الأسواق والمنافسة الشريفة. وتؤدي هذه القيود، التي كثيراً ما تُفرض بصورة متجاوزة لحدود الولاية الإقليمية، إلى تشويه مشهد التجارة والتعاون الدوليين برمتهم، وتهدف بصورة متزايدة إلى حنق سبل الوصول إلى الموارد المالية والتكنولوجيات الجديدة.

بناء دولة اشتراكية مستقلة وذات سيادة ومزدهرة وديمقراطية ومستدامة.

٢٥ - السيدة فيشر - تسين (إسرائيل): قالت إنه في حين تتحمل الدول المسؤولية الأساسية عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا تستطيع الحكومات وحدها القيام بالعمل اللازم؛ فيجب إشراك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من الجهات الفاعلة. وقالت إن الحكم الديمقراطي الفعال وعدم التسامح مطلقاً مع الفساد ونظم التعليم العام القوية هي أمور مساعدة على تحقيق التنمية الدائمة. وأضافت أن العلوم والبحوث والتكنولوجيا والابتكار هي أمور بالغة الأهمية كذلك، وينبغي استخدامها بحكمة لإطعام عدد سكان العالم المتزايد، الذي من المتوقع أن يتجاوز ٨ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٣٠. وتوفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معظم الوظائف في البلدان النامية. ولذلك ينبغي على الحكومات تهيئة بيئة مواتية لإقامة المشاريع وتوفير التدريب للأشخاص ذوي المبادرات والأفكار القوية. وقالت إن مزاولة الأعمال التجارية يوفر طريقاً للحراك الاقتصادي، وله تأثير كبير على الأسر والمجتمعات المحلية، وهو أمر أساسي للتمكين الاقتصادي للنساء. وعلاوة على ذلك، فإن زيادة الموارد المتاحة للنساء وضمان سيطرتهم على أصولهن أمران يسيران جنباً إلى جنب مع الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة، وهي الجهود التي تدعمها حكومتها كهدف في حد ذاته.

٢٦ - واستطردت قائلة إنه ينبغي أن تسعى اللجنة إلى تحقيق الكفاءة والتأثير، والحد من كثرة القرارات، والتركيز على القضايا ذات التطبيق الواسع، وضمان عدم تحولها إلى محفل آخر للأمم المتحدة لكيال الاتهامات بشكل ميسر.

٢٧ - السيد القاضي (المملكة العربية السعودية): قال إن بلده قد قطع شوطاً كبيراً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال رؤيته الطموحة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠. وتمت إعادة هيكلة بعض الوزارات والمؤسسات الأخرى حتى يتسنى لها أن تسهم بشكل كامل في تحقيق الرؤية، التي تركز على ثلاثة محاور رئيسية: مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح، بما يعكس العمق العربي والإسلامي للمملكة، وقوتها الاستثمارية، وأهمية موقعها الجغرافي الاستراتيجي. وسعيها من بلده إلى أن يصبح واحداً من أهم اقتصادات العالم، تعترم حكومته فتح مجال أرحب للقطاع الخاص ليكون شريكاً اقتصادياً في الاقتصاد من خلال تسهيل أعماله، ليصبح محركاً رئيسياً لتوظيف المواطنين وتحقيق الرفاه للجميع. والهدف من رؤية ٢٠٣٠ هو وضع

٢٢ - وقالت إنه بعد ثلاث سنوات من اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، تفاقمت أوجه عدم المساواة والاستقطاب الاجتماعي في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الدول المتقدمة النمو. وأكدت أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله هو أمر ضروري للتنمية المستدامة. وقالت إن الإنفاق العسكري العالمي السنوي البالغ ١,٧ تريليون دولار يشير إلى أن الموارد التي يمكن استخدامها للتصدي لهذه المسائل متوفرة؛ غير أن أقوى الدول تفتقر إلى الإرادة السياسية للوفاء بالتزاماتها. وأشارت إلى أن البلدان المتقدمة النمو ما زالت بعيدة عن تحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية، وتخصيص نسبة ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة لأقل البلدان نمواً. وقالت إنه يجب أيضاً حل مشكلة الديون الخارجية التي جرى سدادها بالفعل عدة مرات. وأكدت أن من المطلوب وجود هيكل مالي دولي جديد، وأنه يجب القضاء على احتكار التكنولوجيا والمعرفة. ولا ينبغي النظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب كبديل للتعاون بين الشمال والجنوب، ويجب على البلدان الصناعية أن تمارس مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. فلم يعد من الممكن تأجيل أعمال الحق في التنمية. ويجب تنفيذ الإصلاح الذي طُرح مؤخراً لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع المراعاة الواجبة للسياسات والأولويات الوطنية.

٢٣ - وأضافت قائلة إن تغير المناخ يشكل تهديداً لبقاء الإنسان. وعلى الرغم من عدم كفاية اتفاق باريس، إلا أنه نقطة بداية ينبغي الحفاظ عليها وتطويرها. ولا ينبغي لأي بلد أن يتنصل انفرادياً من مسؤولياته الدولية في هذا الصدد أو أن ينسى دينه الإيكولوجي للبشرية وللأجيال المقبلة.

٢٤ - وتابعت قائلة إن الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي قد أعربت مراراً وتكراراً عن رفضها فرض تدابير قسرية انفرادية تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، لا سيما في البلدان النامية. وقالت إن كوبا ترفض بشدة تلك الممارسة وتحث مرة أخرى الدول على أن تمتنع عن القيام بصورة انفرادية بإصدار وتنفيذ تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية تعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وطوال ما يقرب من ٦٠ عاماً، صمد الشعب الكوبي أمام الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي غير القانوني وغير الأخلاقي الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يستمر تطبيقه بصرامة. ومع ذلك، ظل شعب كوبا ملتزماً بتحديث النموذج الاجتماعي والاقتصادي للبلد وتنفيذ خطته للتنمية لعام ٢٠٣٠ بغية

المملكة العربية السعودية في مقدمة دول العالم، من خلال الفرص التي تتاح للجميع بالتعليم والتوظيف والرعاية الصحية والسكن والترفيه. وستستمر المملكة العربية السعودية في التعاون مع شركائها الدوليين لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والمساهمة بكل ما هو مطلوب منها تحقيقاً لذلك، بما لا يتعارض مع أنظمتها وتشريعاتها الداخلية.

٢٨ - السيدة باه - تشانغ (سيراليون): قالت إن حكومتها تعمل على وضع خطة إنمائية وطنية تتسق مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وفي إطار الخطة، جرى تحديد مسائل تعزيز التعليم والعدالة والسلام والأمن ومكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة باعتبارها المجالات الرئيسية التي يتعين معالجتها. وفي إطار خطة التعليم من أجل التنمية، تعطي حكومتها الأولوية للتعليم الابتدائي والثانوي المجاني عالي الجودة، مع التركيز على تمكين النساء والفتيات.

٢٩ - وقالت إن المخاوف المتعلقة بنظم المحاسبة الحكومية قد جرى معالجتها. وقد وفر وجود حساب وحيد للخزانة هيكلًا موحدًا للحسابات المصرفية الحكومية وساهم في إدارة الأموال العامة واستخدمها بكفاءة وشفافية، بالنظر إلى أن جميع الموارد النقدية الحكومية قد نُقلت إلى صندوق إيرادات موحد. وأُعريت عن التزام سيراليون بالقضاء على الفقر والجوع بحلول عام ٢٠٣٠. وتحقيقاً لهذه الغاية، هناك حاجة إلى تعبئة قدر كبير من الموارد وتحسين إمكانات الوصول إلى خدمات الصحة العامة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى. وتعترف حكومتها بالتقدم المحرز في تفعيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً والتقدم الكبير الذي أحرزته بعض أقل البلدان نمواً نحو رفعها من هذه الفئة. ومع ذلك، لا يزال ملايين الأشخاص يعيشون في فقر مدقع ولا يزال الأطفال يموتون من أمراض يمكن الوقاية منها. ويجب إيجاد طرق جديدة لتعزيز التنفيذ الفعال لبرنامج عمل إسطنبول.

٣١ - السيد هاتريم (النرويج): قال إن النظام المتعدد الأطراف، الذي استفاد منه جميع أعضاء المجتمع الدولي، يتعرض لضغوط. وقال إن خطة عام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل أديس أبابا واتفاق باريس هي جميعها نتيجة للتعاون المتعدد الأطراف. وأكد أن تغير المناخ والنزاعات وعدم الاستقرار هي أسوأ أعداء التنمية المستدامة. وهناك أكثر من ٨٢٠ مليون شخص يعانون من الجوع، وأعدادهم في ازدياد. ومن أجل عكس مسار هذا الاتجاه، يجب السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة على جميع المستويات. وقال إن التصدي لتغير المناخ، الذي يشكل تهديداً للسلام والأمن وله أثر شديد بشكل خاص على الدول الجزرية الصغيرة النامية، هو مفتاح التحول المستدام. ومن الأمور الحيوية بنفس الدرجة ضمان الإدارة السليمة والاستخدام المستدام للمحيطات. ويجب وقف تدمير النظم الإيكولوجية البحرية وزيادة إنتاجية المحيطات. وسييسّر الفريق الرفيع المستوى المعني ببناء اقتصاد مستدام للمحيطات تحقيق تلك الأهداف. وينبغي أيضاً أن تكون جميع مجالات السياسات التي تغطيها أهداف التنمية المستدامة مسترشدة بمنظور جنساني.

٣٢ - وأضاف قائلاً إنه يجب إجراء إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، التي تتحمل الدول الأعضاء مسؤولية تمويلها بشكل كاف، دون إبطاء. وأكد أن النرويج ستدفع حصتها في ذلك. فالتمويل أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تقدم خطة عمل أعمال أديس أبابا توجيهات شاملة. وستظل المساعدة الإنمائية الرسمية أمراً مهماً، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً، وهناك مجال للنمو. وخلال السنوات العشر الماضية، خصصت النرويج حوالي ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وسوف تواصل الوفاء بالتزاماتها في المستقبل. ومع ذلك، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تستطيع وحدها تحقيق تحول في المجتمعات. فيجب بذل المزيد من الجهود لتعبئة الموارد المحلية، وتعزيز الضرائب العادلة، والقضاء على الفساد. ويشكل التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة من خلال الإجراءات الوطنية والتعاون الدولي أمراً حاسماً للحيلولة دون فقدان الموارد اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

٣٠ - وأضافت قائلة إن التهديد الذي يمثله تغير المناخ، بما في ذلك على سيراليون، يؤكد الحاجة الملحة إلى تجديد الجهود لتعبئة الموارد وتقديم المساعدة التقنية لبناء القدرات والمرونة، تمهيداً مع الالتزامات التي جرى التعهد بها في خطة عمل أديس أبابا. ومن المأمول أن يؤدي إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات إلى زيادة الدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً، لا سيما البلدان ذات الحكومات الجديدة التي تواجه توقعات كبيرة فيما يتعلق بتقديم

٣٣ - السيد عمر دهب فضل محمد (السودان): قال إن القضاء على الفقر، بما فيه الفقر المدقع، يمثل شرطا لا غنى عنه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو يمثل التحدي الأكبر في الجهود المبذولة لتحقيقها. وقد أنشئت اللجنة الوطنية العليا للإشراف والمتابعة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، برئاسة نائب رئيس الجمهورية، لرصد التقدم المحرز في تحقيق تلك الأهداف في إطار البرنامج الوطني الذي أُطلق لهذا الغرض. وقال إن الوزارات المعنية ممثلة في اللجنة العليا. وقد قدم السودان تقريره بشأن الاستعراض الوطني الطوعي في اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٨، وسيقدم تقريرا آخر في عام ٢٠١٩. وقال إن التحديات التي يواجهها السودان كبلد من أقل البلدان نمواً ذات الدخل المنخفض وكونه بلدا خارجا من النزاعات يستضيف على أراضيه مليونين من اللاجئين، فضلا عن عبء الديون، قد أعاقت جهوده لتحقيق التنمية والنمو، مما أثر على برامج القضاء على الفقر فيه. ويجب على المجتمع الدولي أن يبحث عن سبل لمساعدة السودان والبلدان الأخرى التي تواجه صعوبات مماثلة على عدم التخلف عن الركب أكثر من ذلك.

٣٧ - وذكر أن قدرة توليد الطاقة الشمسية قد ازدادت في المناطق النائية وأصبح ٩٠ في المائة من السكان يتمتعون بالكهرباء. وتمثل محطة روبرور للطاقة النووية خطوة إلى الأمام في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وقد تحسن الأمن الغذائي والوصول إلى المرافق الطبية والحصول على خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب المأمونة، وأنشئت شبكة للأمان الاجتماعي.

٣٨ - وأضاف قائلاً إنه من خلال برنامج بنغلاديش الرقمي، الذي يتمتع بشعبية لدى الشباب في بنغلاديش، استُخدمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان الحكم الرشيد والإسراع بوتيرة التنمية وخلق فرص العمل. واستمر تطوير البنية التحتية للنقل ويجري حاليا تنفيذ مشاريع إنمائية ضخمة تُموّل من الميزانية الوطنية. كما أطلقت بنغلاديش أول قمر صناعي لها.

٣٩ - وقال إن بنغلاديش قد حظيت بتقدير عالمي لما حقته على صعيد سد الفجوات بين الجنسين وتمكين المرأة. ووضعت سياسات قانونية وإنمائية لإرساء حقوق المرأة وإدماجها في الجهود الإنمائية الوطنية، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل للنساء.

٤٠ - واستطرد قائلاً إن بنغلاديش شديدة التأثر بتغير المناخ، وتلتزم بنغلاديش باتفاق باريس، وهي قد قامت بالإبلاغ عن مساهماتها المحددة وطنيا في عام ٢٠١٦، حيث أوضحت الإجراءات المتخذة من أجل تكييف وتخفيف انبعاثات غازات الدفيئة. وهي تعمل أيضا على تنفيذ مجموعة متنوعة من المشاريع، الممولة ذاتيا إلى حد كبير، من أجل الوقاية من الآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث الطبيعية.

٤١ - وانتقل إلى الحديث عن الإنجاز الإنمائي البارز الذي حققته بنغلاديش بتأهلها للخروج من فئة أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٨. وقال إن البلد سيعمل على التصدي للتحديات الناشئة عن سحب المزايا المرتبطة بهذه الفئة بالتركيز على التنوع الاقتصادي والأسواق الجديدة. وتحويل عدد السكان الضخم في البلد إلى قوة عاملة ماهرة هو أمر يشكل أولوية. وسوف يتطلب الأمر تحقيق مجتمع مدفوع بالتكنولوجيا وتحقيق النمو من خلال الابتكار لإنجاز رؤية بنغلاديش

٣٤ - وأعرب عن تقدير السودان للجهود التي يبذلها الأمين العام لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقال إن التمويل يمثل عنصرا حاسما لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها تجاه البلدان النامية فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وإلغاء الديون. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يركز أكثر على دعم البلدان الخارجة من النزاعات كي تتحول من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية والإعمار، مما يساعد على الاستقرار فيها.

٣٥ - السيد بن مؤمن (بنغلاديش): قال إن رؤية خطة عام ٢٠٣٠ مهددة بالركود الاقتصادي الذي طال أمده، والتفكك المالي، وزيادة المعارضة لتعددية الأطراف، وتزايد الحمائية في البلدان الغنية، والانحدار المستمر في الشراكات العالمية من أجل التنمية مع ما يصاحب ذلك من عدم وفاء بالالتزامات المالية. والحوادث المرتبطة بتغير المناخ وظهور الثورة الصناعية الرابعة هي أمور من شأنها أن تزيد من عدم اليقين في المستقبل. وستكون هناك حاجة إلى مناقشة جادة ومركزة بشأن هذه القضايا من أجل تغيير الوضع بشكل جماعي.

٣٦ - وقال إن بنغلاديش قد نفذت خططا إنمائية جريئة وسياسات تتمحور حول الناس تشمل المجتمع بأكمله، ونفذت

وإصلاح البنى التحتية، وتنشيط القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات الخارجية. وقال إن حكومة بلده تمكنت، بدعم من المجتمع الدولي، من تمكين نحو ٦٠ في المائة من النازحين من العودة إلى أماكنهم. وينبغي للجهات المانحة أن تساعد العراق في تنفيذ خطة عمله، بما يحقق الاستقرار والازدهار في البلد وينعكس إيجابيا على منطقة الشرق الأوسط الساخنة. وعلى الشركاء الذين قطعوا وعودا بدعم العراق المساعدة أن ينفذوا كامل تلك التعهدات وبصورة عاجلة. ولقد دفع العراق ثمنا باهظا للانتصار في الحرب التي خاضها ضد الإرهاب الدولي، وهو يتطلع إلى دعم المجتمع الدولي في سبيل تحقيق تنمية شاملة مستدامة.

٤٦ - وذكر أن بلده قد تعرض لموجة جفاف قاسية وضالّة في مناسيب مياهه أدت إلى اتساع كبير لرقعة التصحر وارتفاع ملحوظ في درجات الحرارة في العراق، مما أثر على القطاع الزراعي وبيات يشكل تهديدا جديا للأمن الغذائي للسكان. وينبغي لجميع البلدان التي تتشاطر الموارد المائية احترام مبدأ التقاسم المنصف. وقال إن حكومة بلده على استعداد للتعاون مع البلدان المجاورة في سبيل التوصل إلى اتفاق عادل لتحقيق هذا الغرض.

٤٧ - السيد سريفيهوك (تايلند): قال إنه، رغم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فإن هذا التقدم ليس بالسرعة الكافية وليس متسقا بين المناطق والبلدان. ويتشكك الناس في تعددية الأطراف، وفي هذا السياق يكتسي عمل اللجنة أهمية أكبر من أي وقت مضى. فلا بد من توضيح أولوياتها وزيادة كفاءتها من أجل الحفاظ على وجهتها من الناحية العملية والمساعدة على إعادة بناء الثقة بالأمم المتحدة.

٤٨ - وقال إن تمويل التنمية مسألة أساسية، وأعرب في هذا الصدد عن ترحيب وفده باستراتيجية الأمين العام لتمويل خطة عام ٢٠٣٠. ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية وحشد الموارد المحلية والحكم الرشيد تمثل متطلبات بالغة الأهمية لتمويل الأهداف. وأكد أن تايلند تؤيد حلول التمويل المبتكرة والميسورة الكلفة، مثل السندات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة والسندات الخضراء. وإضافة إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص، يمكن للجهات صاحبة المصلحة الجديدة المحتملة، بما في ذلك الجمعيات الخيرية، أن تؤدي دورا إيجابيا في دعم تمويل التنمية.

٤٩ - وأشار إلى إن انتشار النزعة الحمائية وتزايد التوترات التجارية، اللذين يضران بصفة خاصة البلدان النامية المعتمدة على

المتعلقة بالوصول إلى مرتبة الدول متوسطة الدخل بحلول عام ٢٠٢١ ومرتبة الدول المتقدمة النمو بحلول عام ٢٠٤١.

٤٢ - واستطرد قائلا إن التمويل سيكون هو التحدي الأكبر في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، التي أُدمجت في الخطة الخمسية السابعة للبلد. وتواجه في هذا الصدد فجوة في الموارد السنوية متوسطها ٦٦,٣٢ بليون دولار حتى عام ٢٠٣٠. أما فيما يتعلق بالفجوة في البيانات، وهي عائق أمام رصد تنفيذ الأهداف، فقد جرت معالجتها من خلال مستودع للبيانات يسمى SDG Tracker.

٤٣ - وأردف قائلا إن المياه تشكل أمرا حاسما للتنمية وينبغي للدول الأعضاء اتخاذ إجراءات عاجلة لتقييم الشؤون المائية وإدارتها والاستثمار فيها. وينبغي التركيز على احتياجات وأولويات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في تنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويجب على الدول الأعضاء تحديد العقبات التي تحول دون تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، التي تشمل المسائل المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة الموارد المحلية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. ويجب حماية النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد، وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب باعتباره مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب. وأضاف أنه من التحديات الرئيسية في سياق الثورة الصناعية الرابعة خلق فرص عمل لائقة، ومعالجة أوجه عدم المساواة، وضمان إتاحة فوائد التغيير التكنولوجي للجميع.

٤٤ - السيد الليشي (العراق): قال إن الدعم المالي، ونقل التكنولوجيا، وتشجيع الاستثمار، وتحفيز القطاع الخاص وتطويره من الوسائل الرئيسية التي يمكن بها للبلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية أن تساعد البلدان النامية، لا سيما البلدان التي تعاني أوضاعا خاصة، مثل العراق بعد الحرب الطويلة التي خاضها ضد تنظيم داعش الإرهابي. وقد أطلقت الحكومة سياسات لضبط التضخم والإنفاق الحكومي، وتحديث المصارف الحكومية، وتشجيع القطاع المصرفي الخاص، وذلك على الرغم من الهبوط الحاد لأسعار النفط وآثار الحرب، التي استنزفت موارد البلد، وخربت البنى التحتية، وجعلت منه بيئة طاردة للاستثمار، وأثرت سلبا على موارده البشرية بعد نزوح قرابة ٦ ملايين نسمة من سكانه.

٤٥ - وقال إن الأولويات المحددة في إطار خطة حكومته للتنمية الشاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، التي بدأ تنفيذها بعد هزيمة داعش وتعايي سوق النفط العالمية، تشمل إعادة النازحين إلى مدتهم،

دولار للصندوق الاستثماري المحدد الغرض من أجل تنشيط نظام المنسقين المقيمين. وهي تتطلع في هذا السياق إلى اقتراح الأمين العام المفصل، على أساس كل منطقة على حدة، لتجديد اللجان الاقتصادية الإقليمية.

٥٤ - السيد كاراسو (كوستاريكا): قال إن القضاء على الفقر يجب تناوله من منظور متعدد الأبعاد. فلا يمكن أن تبين مؤشرات الاقتصاد الكلي قدرات فرادى البلدان على التغلب على الفقر، وضمان الحصول على العمل اللائق، والقضاء على التفاوت، والتمكين الفعلي للمرأة، والتغلب على مواطن الضعف الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية.

٥٥ - وقال إن الثغرات في سلامة الأغذية هي السبب في مرض ٦٠٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم كل سنة. ويجب وضع مبادئ توجيهية تقنية وعلمية لسلامة الأغذية لكفالة حصول الجميع على الغذاء المأمون. ومن ثم، ستقدم كوستاريكا مشروع قرار يقترح بإنشاء يوم عالمي لسلامة الأغذية يحتفل به في ٧ حزيران/يونيه كل سنة.

٥٦ - وأعرب عن ترحيب كوستاريكا بقرار إعلان الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٨ عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية، باعتباره منبرا للتأكيد على أهمية المزارعين الأسريين في إنجاز خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي للجنة أيضا أن تعمل من أجل إحراز التقدم في تنفيذ برنامج العمل لتنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي.

٥٧ - وأضاف أن كوستاريكا تولي أهمية كبيرة لتشجيع الحكم الرشيد في جميع أنحاء العالم، ولذلك فإن من المهم الكشف عن التدفقات المالية غير المشروعة ومنعها، وتعزيز المبادرات المشجعة على اتباع نمط الحكومة المفتوحة وتحقيق المساءلة وامتثال المعايير الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويجب على الدول أن تشجع الاستثمار والابتكار وتهيئة بيئة اقتصادية مؤاتية للأعمال التجارية، من أجل تهيئة الظروف المثلى لتعبئة موارد التنمية. وينبغي للدول الأعضاء أيضا تعزيز منابر التعاون لتمكين تبادل المعارف بشأن مسائل المالية العامة.

٥٨ - ومضي يقول إن كوستاريكا تسعى إلى نشر رؤية طموحة بشأن البيئة، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق باريس ومكافحة تغير المناخ. ومن هذا المنطلق، فإنها تود عرض خبرتها في مجال حفظ الغابات وتوليد الطاقة المتجددة في إطار عملية إزالة الكربون تماما من

التجارة، مسألة تثير القلق. وتؤمن تايلند إيماناً راسخاً بالتجارة الحرة والعدالة، وتؤكد من جديد التزامها بنظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يقوم على قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف، كما يتجسد في منظمة التجارة العالمية.

٥٠ - وأضاف أنه يتعين إبداء مزيد من الإرادة السياسية لمواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية، التي ما زالت تمثل تحدياً أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ يتضرر منها الأغنياء والفقراء على حد سواء. ويجب تعميم مراعاة الحد من مخاطر الكوارث، الذي هو مسؤولية مشتركة لجميع أصحاب المصلحة، في السياسات الإنمائية الوطنية، باتخاذ إجراءات فعالة على الصعيدين المحلي والوطني. ويمكن للقطاع الخاص توفير الموارد المالية والتكنولوجية، في حين ينبغي للأمم المتحدة تعميق الشراكات اللازمة لتنفيذ إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث (٢٠١٥-٢٠٣٠) وأهداف التنمية المستدامة، وزيادة حجم هذه الشراكات وتوسيع نطاقها وتنويعها.

٥١ - وأردف قائلاً إن تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ يتطلب إقامة شراكات على جميع المستويات ومشاركة جميع شرائح المجتمع مشاركة فعالة. وقد طبقت تايلند نهجاً شاملاً لإزاء الشراكات بين القطاعين العام والخاص والأشخاص في تميمتها. وبصفتها منسق رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بالتعاون في مجال التنمية المستدامة، عملت تايلند على تعميق التعاون مع وكالات الأمم المتحدة في المنطقة. وهي تخطط للقيام أثناء رئاستها للرابطة في عام ٢٠١٩ بإنشاء مركز تابع للرابطة لدراسات وحوارات التنمية المستدامة من أجل مواصلة تعزيز الشراكات.

٥٢ - وذكر أن تايلند دأبت على دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، إضافة إلى التعاون بين الشمال والجنوب، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساعدة على استكمال الأعمال غير المنجزة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. وفي التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ينبغي اتباع نهج قائم على الطلب والمساعدة على بناء قدرات الاعتماد على الذات. وتبرعت تايلند بمبلغ ٥٢٠ ٠٠٠ دولار للصندوق بيرييز - غيريرو الاستثماري للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام ٢٠١٦ وبمبلغ آخر قدره ٥٠ ٠٠٠ دولار للصندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام ٢٠١٨.

٥٣ - وقال إن تايلند ترحب بمبادرة الأمين العام لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهي قد تبرعت بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠

تحديد استراتيجيات إنمائية واسعة النطاق وشاملة للجميع. وأشار إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مُكْمَل للتعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا عنه. فهو ينطوي على إمكانية إعادة تنشيط تعددية الأطراف وتحفيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وينبغي وضع آلية رفيعة المستوى للقيام على نحو منظم باستعراض الاتجاهات في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومساهمتهما في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والتقدم الذي يحرزه المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة.

٦٢ - السيد هيرميديا كاستيو (نيكاراغوا): قال إن العالم يمر بمنعطف حرج في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. فقد أصبحت آفتا الفقر وعدم المساواة المتوطنتان أوضح من أي وقت مضى في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء، خاصة بالنسبة للشعوب التي تعيش في ظل الاحتلال الاستعماري والأجنبي. وتشكل التدابير الاقتصادية القسرية عائقا كبيرا أمام تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ويجب رفعها.

٦٣ - وقال إن الحق في التنمية حق للجميع. وتحت نيكاراغوا البلدان المتقدمة النمو على عدم التأخر أكثر من ذلك في الوفاء بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وعلى توفير موارد مالية إضافية وكافية يمكن التنبؤ بها. ويجب أن ينصب التركيز في عمل اللجنة خلال العقد المقبل على تعزيز الوحدة بين أعضائها والعمل معا من أجل التغلب على التحديات. وأكثر التزاماتها إلحاحا هو القضاء على الفقر.

٦٤ - وقال إن لتمويل التنمية أهمية بالغة أيضا لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفي هذا السياق، يجب احترام مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. فلا يمكن أن يُتَوَقَّع من البلدان النامية تحمّل نفس المسؤوليات التي تتحملها البلدان المتقدمة النمو. ويعني وجود تحالف عالمي حقيقي إتاحة فرص لحصول البلدان النامية على الموارد المالية والتكنولوجية.

٦٥ - وأضاف قائلا إن حكومة بلده ما فتئت تعمل على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ونيكاراغوا هي واحدة من أنجح البلدان في المنطقة من حيث النمو الاقتصادي المطرد، وهي قد حققت انخفاضا كبيرا في كل من الفقر المدقع والفقر العام بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٦.

٦٦ - وتابع كلامه قائلا إنه لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تأخذ زمام

الاقتصاد. وينبغي أن تكون مكافحة التلوث هدفا مشتركا. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة أن ترحب بالنتائج المنبثقة عن الدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة وتبني عليها. وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تنصدر المداورات بشأن التحديات التي تطرحها التكنولوجيات الجديدة في مجال التنمية المستدامة والفرص التي تتيحها.

٥٩ - وقال إن تمويل التنمية ينبغي أن يأخذ في الاعتبار خصوصيات كل بلد لكفالة توجيه المساعدة إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

٦٠ - السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين): قال إن حماية حقوق الطفل وتمكين الشباب من خلال التعليم والحصول على العمل اللائق أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. واستضافت الأرجنتين، بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية، المؤتمر العالمي الرابع بشأن القضاء المستدام على عمل الأطفال، الذي تمخض عن إعلان بوينس آيرس بشأن عمل الأطفال والعمل القسري وتشغيل الشباب. وستواصل الأرجنتين العمل بنشاط في إطار الأمم المتحدة من أجل القضاء على عمل الأطفال، وهي تدعو جميع البلدان إلى دعم هذا العمل دعما كاملا.

٦١ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب منذ اعتماد خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في عام ١٩٧٨، لا تزال بلدان الجنوب تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة. ولذلك يجب تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على جميع المستويات. وسيتيح مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المقرر عقده في بوينس آيرس في آذار/مارس ٢٠١٩، فرصة لاستعراض الدروس المستفادة، وتحديد المجالات الجديدة التي يحدث فيها أكبر أثر، وإنشاء آليات متابعة ملائمة داخل منظومة الأمم المتحدة. وسيكون من المهم النظر في كيفية تجسيد التكامل بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة والترابط بين أهداف التنمية المستدامة في سياسات وممارسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. و لا تزال الفجوات المعرفية وأوجه التفاوت في الحصول على الحلول والموارد تعوق بشدة بلوغ كامل إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولا بد من معالجة هذه الفجوات، وينبغي في هذا الصدد أن تشمل نتائج المؤتمر الدعوة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى النهوض ببناء القدرات ونقل التكنولوجيا. وينبغي أن يسهم المؤتمر أيضا في تعزيز المنابر الإقليمية والأقاليمية، التي يمكن أن تساعد على

٧٠ - وأشار إلى أن تغير المناخ ومخاطر الكوارث لا تزال من التحديات الجسيمة التي تواجه البشرية. وأوضح أن تنفيذ اتفاق باريس قد أخفق في تلبية التوقعات وأن المسؤوليات المشتركة لم تُتحمل بما فيه الكفاية. وفي هذا الصدد، قال إن وفد بلده يرحب بدعوة الأمين العام إلى عقد مؤتمر قمة بشأن المناخ في عام ٢٠١٩. وقال إن آسيا واحدة من أكثر المناطق تعرضا للكوارث في العالم، ولذلك تركز منغوليا على الإسهام في التعاون الإقليمي من أجل تعزيز القدرة على مواجهة الكوارث، والحد من المخاطر، وزيادة فعالية أنشطة الوقاية من الكوارث. وخلال حوار أولانباتار بشأن الأمن في شمال شرق آسيا والمؤتمر الوزاري الآسيوي بشأن الحد من مخاطر الكوارث في عام ٢٠١٨، حاز اقتراحها الداعي إلى إنشاء منتدى في منغوليا للحد من مخاطر الكوارث في شمال شرق آسيا دعما من بلدان المنطقة.

٧١ - وذكر أن منغوليا دعت مؤخرا إلى إطلاق مشروع الشبكة الفائقة في شمال شرق آسيا، الذي سيفضي إلى توفير أمن الطاقة، وإيجاد فرص العمل، والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في بلدان تلك المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإنها تعمل على تكوين شركات استراتيجية مع الاتحاد الروسي والصين.

٧٢ - وقال إن منغوليا تعلق أهمية كبيرة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتسهم في النهوض بمصالح البلدان النامية غير الساحلية. وفي هذا الصدد، فإن مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية، الذي يوجد مقره في أولانباتار، قد دخل طور التشغيل الكامل. وهو سيساعد على توليد المعارف وتطوير الأدوات التحليلية من أجل التغلب على التحديات المشتركة.

٧٣ - السيد كونفورو (مالي): قال إن بلده كان يعاني من أزمة متجددة ومتعددة الأبعاد منذ عام ٢٠١٢، نتيجة التخلف، والفقر المدقع، وشدة التأثير بتغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية. وهذه التحديات يجب معالجتها قبل أن يمكن إقامة سلام دائم حقا في مالي. ولذلك، فإن حكومة بلده قد بذلت كل جهد ممكن لكي يجني الشعب ثمار السلام، ولا سيما مياه الشرب والكهرباء والاحتياجات الأساسية الأخرى والتعليم والرعاية الصحية والطرق في المناطق الريفية. وقد نفذت المشاريع الإنمائية ذات الأثر الفوري في أضعف المناطق في البلد، بما في ذلك الأنشطة المدرة للدخل التي تستهدف بصفة خاصة الشباب واللاجئين والمشردين داخليا الذين عادوا إلى مناطقهم الأصلية.

المبادرة في هذا الصدد وأن تغير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة لديها. وينبغي لها أيضا أن تفي بالتزاماتها المالية، بسبل منها نقل التكنولوجيا. وستواصل نيكاراغوا العمل ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل الخروج بنتيجة تعكس خطورة أزمة المناخ وتحمي النظم الإيكولوجية التي تدعم الحياة على الأرض. وفي ضوء الأعاصير والزلازل المدمرة التي وقعت مؤخرا، قال إن وفد بلده يدعو إلى استمرار جهود الحد من مخاطر الكوارث، بدعم من الجهات المانحة والمجتمع الدولي.

٦٧ - وكرر تأكيد تضامن نيكاراغوا مع الشعب الفلسطيني ونضاله في سبيل الحصول على حريته وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف. ونظرا لأن الشعوب التي ترزح تحت الاحتلال لها الحق في التنمية أيضا، قال إن وفد بلده يؤيد أن يُدرج في جدول أعمال اللجنة القرار السنوي بشأن السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللشعب العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية.

٦٨ - السيد سوخي (منغوليا): قال إن المجتمع الدولي، بعد مرور ثلاث سنوات من بدء تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، قد أحرز تقدما كبيرا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، بينما يجب زيادة تعزيز الجهود المشتركة الرامية إلى النهوض بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال الشراكات الوثيقة وتحسين البيئة من أجل التنمية. وأكد على أهمية استقرار الاقتصاد العالمي بوصفه عاملا رئيسيا لتحقيق الأهداف.

٦٩ - وأضاف أن منغوليا تعمل على ضمان الاتساق بين أهداف التنمية المستدامة والاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية. وهي تطمح إلى توطيد الحكم الديمقراطي، والحفاظ على التوازن الإيكولوجي، والقضاء على جميع أشكال الفقر، والوصول إلى فئة الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، وذلك بحلول عام ٢٠٣٠. وقد شهدت مؤخرا نموا اقتصاديا قويا مع تسارع حركة التجارة الخارجية، وزيادة الاستثمارات في قطاع التعدين، وتحقيق فوائض في الميزانية. وقد نُفذ تسهيل الصندوق الممدد التابع لصندوق النقد الدولي، مما تسبب في زيادة النمو الاقتصادي بين عام ٢٠١٦ والنصف الأول من عام ٢٠١٨، ويُتوقع تحقيق زيادات أخرى في عام ٢٠١٩. وتعزز منغوليا تقدم استعراضها الطوعي الوطني الأول لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقده في عام ٢٠١٩.

٧٤ - وأضاف أنه في تموز/يوليه ٢٠١٨، قدمت مالي استعراضها الوطني الطوعي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وسلطت فيه الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ الإطار

٧٧ - السيد كيماياه الأب (ليبريا): قال إن موضوع المناقشة العامة في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، وهو "جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام"، يمثل تجسيدا لخطة عام ٢٠٣٠. وحث الدول الأعضاء على تعزيز جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر والمرض والجوع، وتوفير سبل كسب الرزق المستدامة للجميع من أجل حماية الفئات الضعيفة من السكان وحماية البيئة من أجل الأجيال المقبلة. والتقدم المحرز حتى الآن لم يكن سريعا بما فيه الكفاية للوفاء بأهداف خطة عام ٢٠٣٠. ويلزم أيضا النجاح في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لجعل الأمم المتحدة في خدمة شعوب العالم وتعزيز قدرة المنظومة على دعم البلدان في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٧٨ - وأضاف قائلاً إن حكومة بلده وضعت خطة للتنمية الوطنية تعرف باسم خطة لصالح الفقراء من أجل الرخاء والتنمية، تهدف من خلالها إلى تمكين الشعب من خلال الحد من الفوارق التنموية؛ وتشجيع الاستقرار الاقتصادي وتوفير فرص العمل من خلال تعبئة الموارد بفعالية وتحقيق الشمول الاقتصادي؛ والتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة ومتماسكة من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ وتعزيز الحوكمة والشفافية من خلال إنشاء قطاع عام شامل للجميع وخاضع للمساءلة.

٧٩ - وقال إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يستلزم التصدي للفجوة القائمة في البنى التحتية وشدة التأثير بأعباء الديون في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. ويلزم توفير بيئة مواتية للتنمية، ووسائل التنفيذ، وتعبئة الموارد المحلية. ولتحقيق الشرط الأخير، تعمل ليبريا على زيادة توليد الإيرادات الداخلية وتحصيلها وتعزيز المؤسسات الرقابية الوطنية تمسحاً مع التزامها بالشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة. ومع ذلك، وعلى الرغم من توافر الإرادة السياسية لدى ليبريا، فإنها لا تستطيع أن تجمع كل الموارد اللازمة وحدها، وتحتاج إلى الاعتماد على المساعدة المقدمة من الشركاء الإقليميين والدوليين لتحقيق التنفيذ الكامل للأهداف الإنمائية للألفية.

٨٠ - السيدة فام (فييت نام): قالت إن اللجنة يتعين عليها الاستفادة من الزخم الذي تحقق في السنوات الثلاث الأولى من تنفيذ

الاستراتيجي للإنعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة، الذي يشمل الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. وقال إن الاستعراض تناول أيضاً بالوصف التحديات والتوقعات بشأن عدد من المسائل ذات الأولوية، وهي: تعزيز السلام والأمن، وتوطيد الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعزيز النمو المعجّل والمستدام والمراعي لمصالح الفقراء الذي من شأنه أن يوفر فرص العمل، ويضمن المساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، ويحسن التنمية المؤسسية والحكم الرشيد. وقد أحرز تقدم كبير في رصف الطرق لتحسين الوصول إلى المناطق النائية وعبر الحدود. وخصصت الحكومة ١٥ في المائة من الميزانية الوطنية للقطاع الزراعي، بما يتجاوز إلى حد كبير الالتزام بتخصيص ١٠ في المائة المنصوص عليه في البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلقة بحقوق المرأة في أفريقيا. وفي الوقت نفسه، نفذت الحكومة برنامجاً لشبكات الأمان الاجتماعي بغرض تحويل الأموال إلى الأسر الفقيرة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، وقد استفاد منه أكثر من ٦٠ ٠٠٠ أسرة معيشية بنهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وهو يهدف إلى تقديم المساعدة إلى أكثر من ٩١ ٠٠٠ أسرة معيشية بنهاية عام ٢٠١٩. وأضاف إن حكومة بلده مقتنعة بأن المساواة بين الجنسين أساسية للقضاء على الفقر وتحسين الظروف المعيشية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، اعتمد قانون لتعزيز المساواة بين الجنسين في المناصب التي تُشغل عن طريق الانتخاب أو التعيين.

٧٥ - وأعرب عن تأييد مالي الكامل للإصلاح الذي يقوم به الأمين العام لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وخاصة نظام المنسقين المقيمين. وقال إن وفده يضم صوته إلى أصوات الوفود الأخرى في دعوة الشركاء إلى تقديم تبرعات مناسبة بحيث يمكن لنظام المنسقين المقيمين المنشط أن يعمل بكامل طاقته في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

٧٦ - وقال إن حكومة بلده ستواصل مكافحة الفقر والعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، تتطلب المشاريع الإنمائية ذات الصلة ضخّ موارد ضخمة غير متاحة في بلد مثل مالي. ولذلك، ومع إقراره بالدعم المستمر الذي يقدمه المجتمع الدولي، ووجه نداءً عاجلاً إلى جميع الشركاء في التنمية للوفاء بالالتزامات التي قطعوها في

العالمي. ومن المهم أن توضع مداورات اللجنة في سياق الجهود المستمرة الرامية إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وذلك من أجل إيجاد المزيد من التآزر بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ويجب أن يوضع مسار ساموا في صميم مناقشات اللجنة ويجب التعجيل بالجهود المبذولة للوفاء بالالتزامات الواردة فيه.

٨٥ - وأكد على أهمية تولي القوى الوطنية مقاليد الأمور وتوليد الزخم على الصعيد الوطني لتحقيق التنمية الاقتصادية. وقال إن البلدان يجب أن تكون قادرة على صياغة رؤيتها الإنمائية الخاصة بها وإدراك قدراتها على اتخاذ الخطوات اللازمة لبلوغ مستقبل مزدهر. وفي الوقت نفسه، يجب أن يتخذ الدعم المقدم من النظام الدولي للجهود الإنمائية التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية شكل بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وإتاحة الحصول على التمويل حتى يتسنى لها تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨٦ - وقال إن ملديف اتبعت سياسات تنمية اقتصادية تستند إلى الاعتقاد بأن أفضل استراتيجية للتعامل مع أوجه الضعف الكامنة هي بناء القدرة الوطنية على الصمود. وأسفرت التحالفات الوثيقة مع قطاعها الخاص وشركائها الخارجيين، فضلا عن التحالفات التي تقام بصورة متزايدة مع شركاء التنمية غير التقليديين، عن إحراز تقدم كبير في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية، كما يتضح من استعراضها الوطني الطوعي في عام ٢٠١٧.

٨٧ - وتبته مع ذلك إلى أن ملديف ما زالت تواجه تحديات في اجتذاب الاستثمار في بعض المجالات البالغة الأهمية. ويمكن تعبئة التمويل العام الدولي من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة، وسيكون هذا التمويل متطلبا حيويًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وقال إن حكومة بلده تسعى إلى تهيئة بيئة تمكينية لا إجحاف فيها بالبلدان المتوسطة الدخل.

٨٨ - وأكد أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يجب أن تتطور لتلبي احتياجات الدول الأعضاء في تنفيذ أطر التنمية العالمية. وتحتاج البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى دعم خاص. ولذلك، فإن وفد بلده يبحث الدول الأعضاء على تخصيص موارد إضافية للأمم المتحدة حتى يتسنى لها أن تقدم مساعدة أفضل لتلك البلدان في تحقيق النتائج ذات الصلة.

خطة عام ٢٠٣٠. وبالرغم من أن كل بلد مسؤول عن التعجيل بتنفيذ الأهداف، فإن التعاون الدولي أمر بالغ الأهمية لكفالة تهيئة بيئة مواتية لتحقيق التنمية المستدامة. وقد برزت عدة أولويات ينبغي تناولها على وجه السرعة على الصعيد الدولي. وحثت جميع الجهات صاحبة المصلحة في مجال التنمية على تكثيف جهودها لتقديم مساعدة مصممة خصيصا للبلدان الأكثر تعرّضا لآثار تغير المناخ ولكوارث الطبيعة، بما في ذلك بلدها. ومن أجل تعزيز التأهب، من الضروري إيجاد حلول طويلة الأجل ومتكاملة.

٨١ - وأكدت أيضا على ضرورة اتخاذ تدابير لتحقيق تكافؤ الفرص على صعيد التجارة الدولية عن طريق تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد ويتسم بالانفتاح والشفافية والقابلية للتنبؤ والشمول وعدم التمييز والإنصاف لتمكين البلدان من القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

٨٢ - وأعربت عن أسفها لأن فوائد الابتكارات العلمية والتكنولوجية ما زالت تشكل أملا بعيد المنال بالنسبة لمعظم الفقراء. ولا تزال الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تبعث على القلق، مع انتشار خدمات النطاق العريض عالي السرعة بين ٦ في المائة فقط من السكان، مقارنة بأكثر من ٢٤ في المائة في البلدان المتقدمة النمو في عام ٢٠١٦. ولذا فإن حكومة بلدها تدعو الشركاء في مجال التنمية إلى الأخذ بزمام القيادة في تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا والمعارف. وهي تدعو أيضا إلى تفعيل المنصة الإلكترونية لألية تيسير التكنولوجيا من أجل نشر المعلومات عن المبادرات والآليات والبرامج القائمة ذات الصلة.

٨٣ - وأردفت قائلة إن البلدان التي تنتمي إلى الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل مثل فييت نام ما زالت تعاني من أوجه ضعف متصلة. ومع ذلك، فإن الكثير من الجهات المانحة قد اتجهت إلى إنهاء برامجها الثنائية تدريجيا أو تقليصها في تلك البلدان التي لا تزال في الغالب بحاجة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية والأشكال الأخرى للتمويل الميسر. وقالت إن وفد بلدها يدعو البلدان المانحة إلى الوفاء بالتزاماتها وتقديم الدعم لمساعدة البلدان المتوسطة الدخل على تعزيز قدرتها على الصمود. وحثت منظومة الأمم المتحدة على وضع أساليب شاملة لتتبع التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق اتخاذ تدابير تتجاوز متوسط دخل الفرد.

٨٤ - السيد محمد (ملديف): قال إن خطة عام ٢٠٣٠ هي خريطة الطريق العالمية للتصدي للتحديات الإنمائية على الصعيد

الجماعي العنيف أو يمر بهذه المحنة بالفعل. ويجب أن يتسم التدخل لا بالسرعة فحسب، بل بتوخي الحذر أيضاً كي لا يؤدي إلى تفاقم الحالة، سواء عن غير قصد أو عن قصد.

٩٣ - السيدة شوريجي (الجمهورية العربية السورية): قالت إنه إذا كانت الأمم المتحدة تريد بالفعل أن تقوم بدور فاعل يدعم البلدان في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة، فيجب عليها أن تدعو إلى الإنهاء الفوري للتدابير القسرية الانفرادية التي تسهم في تراجع الاقتصاد السوري وتردّي مؤشرات التنمية البشرية وزيادة معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وتلحق الضرر بقطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم وتوليد الطاقة. واستشهدت بما أعرب عنه المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان من قلق إزاء إسهام هذه التدابير في تفاقم معاناة الشعب السوري. وعلاوة على ذلك، ما زالت إسرائيل مستمرة في استغلال واستنزاف الموارد الطبيعية في الجولان السوري المحتل. وأشارت إلى أن قرار الجمعية العامة ١٨٠٣ (د-١٧) المتعلق بالسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية يتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد.

٩٤ - وقالت إن الجمهورية العربية السورية تشهد اليوم مرحلة استثنائية من زيادة الأمن والاستقرار بفضل الإنجازات التي تحققت ضد الإرهاب. وأعربت عن رغبة حكومتها في إعادة تأهيل المناطق التي دمرها الإرهابيون وتيسير عودة اللاجئين. ولا يمكن تحقيق ذلك ما دامت الأحداث السياسية لحكومات بعينها تعرقل هذه الجهود. وأكدت أن الشعب السوري يتطلع إلى الأمم المتحدة ووكالاتها وهيئاتها المتخصصة لكي تنتقل من جهود الإغاثة الإنسانية إلى مجالات التنمية وإعادة الإعمار والتأهيل، بعيداً عن ازدواجية المعايير، أو محاولات التدخل السياسي في الشؤون الداخلية للبلد، أو محاولات فرض توجهات معينة عليها لحصر دعمها في مجال الإغاثة الإنسانية فحسب.

٩٥ - السيدة دياز كورونا (المكسيك): تكلمت بصفتها مندوبة للشباب، فقالت إن مشاركة الشباب والنساء لا غنى عنها من أجل كفالة تعميم مراعاة خطة عام ٢٠٣٠. وأكدت جوهرية النمو الاقتصادي الشامل للجميع في هذا السياق، وكذلك جوهرية تعزيز السياسات العامة الرامية إلى النهوض بالإمكانيات التحويلية للجميع، بمن فيهم الشباب والنساء والمهاجرون والشعوب الأصلية والفئات السكانية المهمشة الأخرى.

٨٩ - السيد لوكسين جونيور (الفلبين): قال إن خطط التنمية في بلده أدرجت جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وثمة ترابط بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، ولذلك فمن الضروري الحد من الفقر المدقع، والذي يتعارض مع الواجب الأخلاقي المتمثل في كفالة تحقيق الأهداف لفائدة الناس قاطبة. وينبغي ألا يتقدم أحد على حساب آخر، كما أن تضحية جيل من أجل جيل آخر ليست بالأمر المنصف ما لم يكن تحمُّل عبئها عن طيب خاطر. وأشار إلى أن العالم قد تجاوز الرؤى المحضنة وأنه نضج بالغاً مرحلة التعاطف العملي.

٩٠ - ومضى يقول إن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يُعدّ أمراً حيوياً. فتعددية الأطراف ليست بالضرورة بالأمر الجيد إذا لم يتسنَّ أن تؤدي دورها بفعالية بسبب عدم الكفاءة والتكرار والهدر. ويجب على الأمم المتحدة استعادة دورها التاريخي بوصفها منظمة دول أولاً وقبل كل شيء، أي منظمة قائمة لأغراض متعددة الأطراف ترعاها الدولة على نحو يتقيد بصرامة بأهداف الميثاق. والأمم المتحدة أكبر بكثير من مجرد منصة للتعبير عن المظالم الكبرى لكل من سبق غيره إلى اعتلائها. وأكد أن الدول هي المسؤولة في المقام الأول عن نجاح العالم، وهي وحدها تملك الأدوات اللازمة لتحقيق ذلك النجاح.

٩١ - وأردف قائلاً إن الحاجة تقوم إلى مقياس إحصائي أكثر واقعية للبلدان المتوسطة الدخل. فلم يعد بالإمكان تحمُّل ترف الإلقاء بالنقود على المشاكل على أمل أن يصيب بعضها الهدف. وأشار إلى أن الهجرة ليست مجرد تدبير يائس للفرار من دول تُحكم بشكل سيء، بل هي أيضاً عامل من عوامل تمكين التنمية. ولذا، تُشكّل تدفقات التحويلات المالية الإجمالية مصادر محتملة لرؤوس أموال خاصة كبيرة إذا أُديرت بشكل سليم. وأضاف أن الفلبين تناصر الزراعة الأسرية التي لا تزال، رغم خطر الزوال الذي يهددها، توفر ٨٠ في المائة من أغذية العالم. ويجب أن تُرشد أنشطة الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع التغيّر المناخي الخطط الإنمائية الوطنية وأن تُدمج في برامج الأمم المتحدة. ولا يمكن التنبؤ بالأحوال الجوية ولا التقدير المسبق لقوتها المدمرة. ولذا يجب أن يستند بناء القدرات من أجل مكافحة تغير المناخ إلى القدرات والاحتياجات الوطنية، وكذلك إلى ضرورة مد يد العون دولياً.

٩٢ - واختتم كلامه مؤكداً مسؤولية جميع أعضاء المجتمع الدولي عن إنقاذ وإغاثة أي جزء من الإنسانية يكون عرضة لخطر الانقراض

السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وأكدت أنه لن يتسنى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ إلا من خلال العمل معا بفعالية. فالمتبقي من الوقت ١١ سنة، وعقارب الساعة تجري.

٩٩ - السيد سكوكنك تايبا (شيلي): قال إنه لا يزال من الملح أن تعتمد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية آليات متعددة الأطراف لقياس الفقر والتنمية. وينبغي ألا يكون نصيب الفرد من الدخل هو المعيار الوحيد الذي يستخدم لقياس الوضع الإنمائي لبلد ما. وأعرب عن ترحيب وفده بالخطوات التي اتخذتها بعض المؤسسات للاعتراف بالطابع المتعدد الأبعاد للتنمية. وقد بدأت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مناقشة مفهوم "التنمية في المراحل الانتقالية" لوصف البلدان التي بصدد الانتقال من مستوى للدخل إلى آخر والتي تواجه فرصا عظيمة وتحديات عظيمة على السواء. وأعرب عن ترحيب شيلي بإنشاء الاتحاد الأوروبي لمرفق التنمية في المراحل الانتقالية، الذي سينفذ اعتبارا من عام ٢٠١٩، كإقرار بالمعضلة التي تواجه تلك المجموعة الجديدة من البلدان.

١٠٠ - وتابع كلامه قائلاً إن شيلي تؤكد مجدداً مبادئ التجارة الدولية، وشرعية الأمم المتحدة واختصاصها لتناول تلك المسألة. وأعرب عن ترحيب وفده بلده بعرض الأرجنتين استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في بوينس آيرس في آذار/مارس ٢٠١٩. وسيكون المؤتمر فرصة للاعتراف بالأهمية المتزايدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

١٠١ - ومضى يقول إن الهجرة تسهم في تنمية بلدان المنشأ والعبور والمقصد عندما تدار بطريقة آمنة ومنظمة، مع احترام حقوق الإنسان للمهاجرين والامتنال للقانون الدولي. وأعرب عن امتنان شيلي لميسري المفاوضات بشأن الاتفاق العالمي للهجرة، التي أسفرت عن الوثيقة الصادرة بتوافق الآراء التي ستعتمد في المغرب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

١٠٢ - وأشار إلى أن الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ستشغل معلماً هاماً في التنفيذ الكامل لاتفاق باريس. وأكد أن الالتزامات بموجب الاتفاق المذكور غير قابلة للتفاوض ويمكن معالجتها بفعالية من خلال تحويل نماذج الإنتاج والاستهلاك، مع زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة. ويمثل البلاستيك تهديداً خطيراً لمخيطات العالم، ويجب على

٩٦ - وأعربت عن التزام المكسيك بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وعلى هذا النحو، عدلت المكسيك مؤخراً قانونها المتعلق بالتخطيط بحيث يشمل الركائز الثلاث للتنمية المستدامة ومبادئ الإنصاف وشمول الجميع وعدم التمييز في التخطيط الوطني. وأنشئ مجلس وطني يجمع بين الفروع الثلاثة للحكومة الوطنية والحكومات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية من أجل الإسراع بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي اتخاذ نهج متعدد الأبعاد إزاء الفقر، بما يحافظ على طابع الخطة المتكامل وغير القابل للتجزئة. وفي هذا الصدد، ينبغي إعادة النظر في تنظيم المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، إذ أنه يركز حالياً على مجموعة فرعية من أهداف التنمية المستدامة في كل دورة، بدلا من التركيز على الروابط فيما بينها.

٩٧ - وذكرت أنه ينبغي للجنة أن تركز خلال الدورة الحالية على أربعة مواضيع رئيسية. الأول هو التغير التكنولوجي السريع، نظراً لأن تعزيز الابتكار التكنولوجي أمر أساسي لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي في هذا الصدد أن تنسق الجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة. وثانياً، سيعود النفع على جميع الأطراف من إيجاد نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف قائم على القواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف. وثالثاً، يتسم تغير المناخ بأهمية خاصة. وتقع على عاتق الدول مسؤولية مشتركة والتزام أخلاقي بتنفيذ اتفاق باريس. ويجب، خلال الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وضع مبادئ توجيهية تنطبق على جميع الأطراف في الاتفاق، كما يجب تحديد مساهمات محددة وطنياً تتسم بقدر أكبر من الطموح. وأخيراً، فثمة ضرورة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تكييف الإطار المؤسسي لخطة عام ٢٠٣٠. واستناداً إلى استراتيجية الأمين العام المتعلقة بتمويل خطة عام ٢٠٣٠، ينبغي للأمانة العامة أن تعمل الآن على كفالة دخول المنظومة طور العمليات في عام ٢٠١٩.

٩٨ - وقال إنه يجب تنشيط عمل اللجنة. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب التغلب على الانقسامات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وينبغي النظر في القرارات المتعلقة ببعض البنود مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات فقط، لأن مناقشة مواضيع معينة واعتماد بعض مشاريع القرارات قد عفا عليهما الزمن ولا يركزان على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. والأسوأ من ذلك أن اللجنة تكرر في بعض الحالات عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية والمنتدى

الصحي ومرافقها التي تقدم العلاج للأمراض المعدية وغير المعدية. وتم إنشاء نظام للتأمين الصحي.

١٠٨ - وأردف قائلاً إن حكومته تقوم باستثمارات في البنى التحتية تركز على الطاقة، وعلى إقامة نظام للسكك الحديدية العالية السرعة التي تصل إلى البلدان المجاورة، وإقامة طرق صالحة في جميع الفصول. وهي تشجع الاستثمار في الصناعة والزراعة والقطاعات الإنتاجية الأخرى من أجل حفز النمو الاقتصادي. وجرى تشغيل شبكة للألياف الضوئية ومركز بيانات على نطاق البلد.

١٠٩ - وقال إنه رغم الجهود المتواصلة الرامية إلى تعبئة الموارد المحلية، لا تزال البلدان النامية تعاني من مسائل تتصل بالنظم الضريبية ومن تدفقات مالية غير مشروعة تسهم في هروب رأس المال من البلدان النامية وحرمانها من الدخل المستحق لها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لمكافحة تلك المسائل النظامية من خلال معالجة مسألتَي التنافس الضريبي والتهرب من الضرائب من خلال لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية. وينبغي أن يكون الغرض العام من هذه اللجنة هو الحيلولة دون التهرب الضريبي الدولي عن طريق ضمان التزام الحكومات بالامتناع عن التسبب في تآكل الوعاء الضريبي لبعضها بعضاً وإنشاء نظام ضريبي دولي شفاف ومتناسك يدعم المساواة والتنمية. ومن شأن ذلك أن يتيح المزيد من الموارد للبلدان النامية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحتاج هذه البلدان إلى مساعدتها في مكافحة الفساد العالمي والمتعدد الجنسيات، والاستفادة من مواردها الطبيعية، وتخصيص فضاء عادل لها في الهيكل المالي والتجاري العالمي.

١١٠ - وأكد أن البلدان النامية لا تستطيع القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة دون الحصول على دعم مستدام ويمكن التنبؤ به ومقدم في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، فإن المنتدى الثالث للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بتمويل التنمية الذي عُقد في نيسان/أبريل ٢٠١٨، والذي دعت فيه الدول الأعضاء إلى تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، قد اتسم بأهمية بالغة. وأكد أهمية تقييم التقدم المحرز، وتحديد التحديات التي يواجهها تنفيذ النتائج المتعلقة بتمويل التنمية، ومعالجة المواضيع الجديدة والناشئة ذات الصلة بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا، وتقديم توصيات بشأن السياسات العامة المتعلقة بتقديم الدعم من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧:٥٥.

الحكومات أن تعمل بسرعة على حمايتها. ولذا فقد حظرت شيلي الاستغلال التجاري للأكياس البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة.

١٠٣ - وكّر إعراب شيلي عن قلقها بشأن الإنتاجية الزراعية، واستعمال المياه على نحو مستدام، وسلامة الأغذية، والروابط الحضرية - الريفية. ويجب معالجة الفقر وظروف المعيشة المتدنية في المناطق الحضرية بتصميم راسخ.

١٠٤ - وقال إن وفده يؤكد من جديد التزامه بتنفيذ خطة الأمين العام لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهو يتطلع إلى مواصلة المناقشة حول كيفية تحقيق الإصلاح الشامل للأبعاد العالمية والإقليمية والمحلية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، التي ينبغي تصميمها بما يلائم معطيات الواقع الإنمائي والاحتياجات الإنمائية المتميزة.

١٠٥ - وأكد ضرورة تنويع وتعزيز الشراكات من أجل التنمية بين القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، إذ أن مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين تمثل شرطاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال إن شيلي تؤكد مجدداً شرعية الأمم المتحدة التي لا يمكن إنكارها وتقرّ بالعمل الهام الذي تضطلع به الجمعية العامة واللجنة الثانية، بوجه الخصوص، في تناول المسائل المتعلقة بالاقتصاد الكلي والمسائل الاجتماعية والبيئية في إطار تعددية الأطراف. ودعا إلى المرونة والتضامن من أجل تحقيق أفضل النتائج خلال الدورة الحالية، وإلى الإبقاء على توافق الآراء بوصفه الآلية الرئيسية لاتخاذ القرارات.

١٠٦ - السيد ميرو (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن تغير المناخ، والهجمات التي تتعرض لها تعددية الأطراف، وزيادة النزعة الحمائية، واستمرار غياب المساواة، والتشديد غير المنضبط للشروط المالية، وتصاعد التوترات الجغرافية السياسية، هي عوامل من شأنها أن تعطل التنمية وأن تعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي التصدي جماعياً لتلك التحديات في إطار متعدد الأطراف من أجل تسريع التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. كما ينبغي التركيز بصورة مناسبة على تهيئة بيئة عالمية تمكينية وإرساء شراكات عالمية من أجل التنمية، وعلى تعبئة الموارد المحلية.

١٠٧ - ومضى يقول إن جمهورية تنزانيا المتحدة قد عززت نظامها المتعلق بإدارة الضرائب، وضاعفت نتيجة لذلك ما تحصّله من الإيرادات. وأعلنت حكومته أيضاً أن التعليم الابتدائي والثانوي ينبغي أن يكونا شاملين للجميع ومجانين، وهي تواصل تعزيز نظامها